



الجمهورية العربية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٩ شوال سنة ١٤١٣ هـ . الموافق ١ نيسان سنة ١٩٩٣ م . العدد ٣٨٨٨

الصفحة

الفرس

٥٨١	نقض الدورة العادية لمجلس الامنة
٥٨٢	اعلان صادر بملقضى المادة ٩٤ من الدستور
٥٨٣	قانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٣ قانون البناء الوطني الاردني
٥٨٨	قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٣ قانون تصديق اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الصين الشعبية
٥٩٠	قانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٣ قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية
٥٩٢	انظمة تشكيل محاكم
٥٩٣	نظام رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ نظام تشكيل محكمة بدالية في لواء عجلون
٥٩٣	نظام رقم ١١ لسنة ١٩٩٣ نظام تشكيل محكمة صلح في قضاء الجيزة بمحافظة العاصمة
٥٩٤	نظام رقم ١٢ لسنة ١٩٩٣ نظام تشكيل محكمة صلح في قضاء ذيبان بلواء مادبا
٥٩٤	نظام رقم ١٣ لسنة ١٩٩٣ نظام تشكيل محكمة صلح في بلدة عين الباشا بمحافظة البلقاء
٥٩٥	نظام رقم ١٤ لسنة ١٩٩٣ نظام تشكيل محكمة صلح في قضاء مي بمحافظة الكرك
٥٩٥	نظام رقم ١٥ لسنة ١٩٩٣ نظام تشكيل محكمة صلح في ناحية الحسينية بمحافظة معان
٥٩٦	نظام رقم ١٦ لسنة ١٩٩٣ نظام تشكيل محكمة صلح في قضاء الرويشد بمحافظة المرق
٥٩٧	نظام رقم ١٧ لسنة ١٩٩٣ نظام معدل لنظام التأمين الصحي المدني
٥٩٨	تعليمات معدلة لتعليمات تحديد بدلات الخدمات في المناطق الحرة لسنة ١٩٩٣
٥٩٩	تعليمات معدلة لتعليمات تحديد السرعة على الطرق في المملكة الاردنية الهاشمية
٦٠٠	تعليمات مزاوله اعمال المائدة البحرية في ميناء العقبة
٦٠٣	تعليمات مزاوله اعمال الصيانة البحرية في ميناء العقبة

مديرية المطابع العسكرية

مركز العمل

نخبة الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٧٨ من الدستور
نصدر اراءنا بها هو آت : -

تتضمن الدورة العادية لمجلس الامة اعتبارا من يوم الخميس الواقع في الاول من نيسان سنة ١٩٩٣ .

١٨-٣-١٩٩٣ م

الحسين بن طلال

وزير الداخلية
جودت السبول

رئيس الوزراء
الشريف زيد بن شاك

امـلـان

صادر بمقتضى المادة - ٩٤ - من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٨٩ قانون البناء الوطني الاردني المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٦٥٥ الصادر بتاريخ (١-١٠-١٩٨٩) الى مجلس الامة لادخل عليه المجلس بعض التعديلات .
ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه .

١٨-٣-١٩٩٣

رئيس الوزراء
الشريف زيد بن شاك

هكذا من الدول

مكتبة الملك الحسين

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ - من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونأمر بأصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم - ٧ - لسنة ١٩٩٣
قانون البناء الوطني الاردني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون البناء الوطني الاردني لسنة ١٩٩٣) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والمبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

المجلس	:	مجلس البناء الوطني الاردني المؤلف بمقتضى احكام هذا القانون .
اللجنة الفنية	:	اللجنة الفنية لكودات البناء الوطني الاردني المشكلة بموجب احكام هذا القانون .
اموال الامار	:	الاموال التي تتعلق بانشاء المشاريع الانشائية وصيانتها وتصميمها والاشراف عليها بما في ذلك ما يرتبط بها من اعمال ميكانيكية وكهربائية واموال السلامة العامة والوقاية .
الكود	:	من الحرائق وعزل المباني والتخلص من النفايات .
السلطات التنظيمية	:	مجلس التنظيم الاعلى ولجنتا تنظيم المدن والقرى اللوائية والمحلية ولجان التنظيم المشتركة او اي سلطة او هيئة او لجنة او مجلس يحل محل اي منها بموجب قانون تنظيم المدن والقرى والابنية او اي تشريع آخر معمول به .

المادة ٣ - تسري احكام هذا القانون على اعمال الامارات التي تقام في المملكة باستثناء الاعمال التي اقيمت او بوشر في اقامتها او تم ترخيصها قبل نفاذه .

المادة ٤ - ١ - يؤلف مجلس يسمى (مجلس البناء الوطني الاردني) على النحو التالي :-

١ - وزير الاشغال العامة والاسكان	رئيسا
٢ - وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	نائبا للرئيس
٣ - وزير الطاقة والثروة المعدنية	عضوا
٤ - امين عمان	عضوا
٥ - رئيس الجمعية العلمية الملكية	عضوا
٦ - مدير عام المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري	عضوا
٧ - عميد احدى كليات الهندسة في الجامعات الاردنية يختاره مجلس الوزراء لمدة سنتين .	عضوا
٨ - نقيب المهندسين	عضوا
٩ - نقيب المتاولين	عضوا

ب- يجتمع المجلس كلما دعت الحاجة بدموة من رئيسه او نائبه في حالة غيابه ويكون اجتماعه قانونيا بحضور ستة من اعضاءه على ان يكون الرئيس او نائبه واحدا منهم ويتخذ المجلس قراراته باجماع او اكثرية اصوات الحاضرين وعند تساويها يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة .

ج- يعين وزير الاشغال العامة والاسكان من بين موظفي وزارته امين سر للمجلس يتولى تنظيم اجتماعاته وتدوين محاضر الجلسات وقرارات المجلس ، كما وان له تكليف اي من موظفي الوزارة القيام باية اعمال تتعلق باعمال المجلس ومهامه .

المادة ٥ - يناط بالمجلس المهام والصلاحيات التالية :-

- وضع الاسس والمبادئ الخاصة بكودات البناء الوطني الاردني وتحديد مجال كل منها بناء على تنسيب اللجنة الفنية .
- اقرار الكودات المخططة للبناء الوطني الاردني ورفعها الى مجلس الوزراء لاعتمادها .
- دراسة تنسيبات اللجنة الفنية واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .
- البت في اي اعتراض على الكودات المعتمدة او على اي تعديل عليها وبما لاحكام هذا القانون .
- التعاقد مع اي جهة علمية لامداد اي كود جديدة او لاجراء تعديل على اي كود معتمدة وتحديد كلفة هذا التعاقد والموافقة على صرفه .
- نشر الكودات المعتمدة وتعميمها .

المادة ٦ - ١ - تشكل لجنة تسمى (اللجنة الفنية لكودات البناء الوطني الاردني) على النحو التالي :-

١ - امين عام وزارة الاشغال العامة	رئيسا
٢ - امين عام وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	نائبا للرئيس
٣ - مدير عام دائرة المواصفات والمقاييس	عضوا
٤ - مدير مركز بحوث البناء والجمعية العلمية الملكية	عضوا
٥ - ممثل عن وزارة الاشغال العامة والاسكان يعينه وزيرها .	عضوا
٦ - ممثل عن سلطة المياه يعينه وزير المياه والري	عضوا

- ٧ - ممثل من سلطة الكهرباء يعينه
وزير الطاقة والثروة المعدنية
٨ - ممثل من القوات المسلحة
الأردنية يعينه رئيس هيئة
الأركان المشتركة .
٩ - ممثل من مديرية الدفاع المدني
يعينه مدير الدفاع المدني العام
١٠ - أربعة أعضاء بخبرات هندسية
مختصة يعينهم مجلس
الوزراء بناء على تنسيب
المجلس .

ب - تكون مدة عضوية الأعضاء المنصوص عليهم في البنود (٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) من
الفقرة - أ - من هذه المادة لمدة سنتين قابلة للتجديد ويجوز استبدال أي عضو بغيره في
أي وقت وفقا للإجراءات التي تم تعيينه فيها .

ج - تناط باللجنة الفنية المهام التالية : -

- ١ - أعداد أسس كودات البناء الوطني ومبادئها ورفع التوصيات بشأنها للمجلس .
٢ - التنسيب للمجلس بأي تعديل على الكودات المعتمدة .
٣ - النظر في الاعتراضات على الكودات الحالية إليها وتقديم توصياتها بشأنها إلى المجلس .
٤ - متابعة أعمال اللجان المتخصصة والجهات المعنية المكلفة بإعداد الكودات
وتعديلها وتطويرها .
٥ - أي مهام وأجبات أخرى تتعلق بالكودات توكل إليها بمقتضى تعليمات يصدرها
المجلس لهذه الغاية .
د - تجتمع اللجنة الفنية مرة واحدة في الشهر ، أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك بدموة من
رئيسها أو نائبه في حالة غيابه ويكون اجتماعها قانونيا بحضور أغلبية أعضائها على
أن يكون الرئيس أو نائبه واحدا منهم وتتخذ اللجنة قراراتها بالإجماع أو بأكثرية أصوات
الحاضرين وعند تساويها يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة .

المادة ٧ - للمجلس بناء على تنسيب اللجنة الفنية تشكيل لجنة متخصصة أو أكثر لأي كودة من الكودات
وتحدد مهامها وعدد أعضائها وكمية اجتماعاتها واتخاذ قراراتها وفقا لما يقرره المجلس
بهذا الشأن .

المادة ٨ - أ - يتم تمويل أعمال المجلس بواسطة صندوق خاص ينشأ في وزارة الأشغال العامة والإسكان
تكون موارده مما يلي : -

- ١ - المخصصات التي ترصدها الحكومة في الموازنة العامة .
٢ - الأموال التي تقدم للمجلس من المؤسسات العامة والخاصة والقطاعات وأي هيئات
أخرى .
٣ - إيرادات بيع الكودات .
٤ - الهبات والتبرعات وأي موارد أخرى يوافق عليها المجلس .
ب - تجهد إجراءات إيداع أموال الصندوق وحفظها وصرفها بمقتضى تعليمات يصدرها المجلس
لهذه الغاية .

المادة ٩ - يحدد مجلس الوزراء مكافآت أعضاء اللجنة الفنية واللجان المتخصصة بناء على تنسيب المجلس .

المادة ١٠ - أ - تعرض أي كوده بعد إقرارها من المجلس للاطلاع عليها من الكافة لدى أمين سر المجلس
ويعلن عن عرضها في صحيفتين محليتين يوميتين على الأقل ويحق لأي شخص تقديم
اعتراضه عليها إلى رئيس المجلس خلال ستين يوما من تاريخ الإعلان عن عرضها .

ب - يحيل رئيس المجلس الاعتراضات التي ترد إليه إلى اللجنة الفنية وذلك خلال مدة لا تتجاوز
خمس عشرة يوما من تاريخ انتهاء مدة الاعتراض وعلى اللجنة دراسة هذه
الاعتراضات وتقديم تنسيباتها بشأنها إلى المجلس خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ
إحالتها إليها .

ج - يرفع رئيس المجلس الكودة وأي تعديلات أدخلت عليها بعد إقرارها إلى مجلس الوزراء
لامتمادها وتصبح نافذة المفعول بعد مضي ثلاثين يوما على تاريخ نشرها في الجريدة
الرسمية .

المادة ١١ - أ - على جميع الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والبلديات
والمجالس القروية والشركات المساهمة العامة التقيد بالكودات المعتمدة وفقا لأحكام هذا
القانون في أعمال الأعمار التي تقوم بها .

ب - يحدد مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس أعمال الأعمار والمناطق التنظيمية التي يصبح
تطبيق أي كودة معتمدة بمقتضى أحكام هذا القانون إلزاميا فيها وتعتبر الكودة في هذه الحالة
جزءا لا يتجزأ من شروط رخصة الأعمار ويترتب على أي شخص طبيعي أو معنوي التقيد
بها وذلك تحت طائلة اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه .

المادة ١٢ - أ - على المكاتب والشركات الهندسية والمقاولين الإنشائيين التقيد بالكودات المعتمدة وفقا
لأحكام هذا القانون في أعمال الأعمار التي يقومون بتصميمها أو الإشراف عليها أو تنفيذها
ويتوجب عليها إبلاغ السلطات التنظيمية المختصة بأي مخالفة لذلك عند اكتشافها .

ب - يعاقب كل من يخالف أحكام الفقرة - أ - من هذه المادة بغرامة لا تقل عن خمسمائة
دينار ولا تزيد على ألفي دينار .

المادة ١٣ - لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

1993-2-27

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيبات	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم نوقان الهنادوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاهر
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء أبو ااهيم عذ الدين	وزير السياحة والاتار ينال حكمت	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله التسيور
وزير المبيل عبد الكريم الكباريتي	وزير المبذل يوسف البيضاين	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير الحلية باسل جردانه
وزير دولة جمال حنية الفريشة	وزير المياه والري المهندس سمير قعوار	وزير الاثقال الملكة والاسكن المهندس سعد هابل السورور	وزير البريد والاتصالات جمال الصراييه
وزير الاثقال والشؤون والخدمات الاسلامية الشيخ عز الدين الخطيب التميمي	وزير الشبل الدكتور صالح ارشيدات	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي أبو المراقب	وزير الداخلية جودت السبول
وزير الثقافة الدكتور محمود السيرة	وزير دولة سلطان العدوان	وزير دولة عاطف البطوش	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة محمود الشريف الدكتور عبد المزال طيبيات
وزير التربية الاجتماعية الدكتور امين عواد المشاقه	وزير الزراعة الدكتور فايز الخصارونة	وزير الصحة الدكتور عارف الطنطنة	وزير التوطين محمد اسحاق

بمقتضى المادة - ٣١ - من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنبواب
تصادق على القانون الاتي وتامر بأصداره
واضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم ٨ - لسنة ١٩٩٣
قانون تصديق اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
و
حكومة جمهورية الصين الشعبية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الصين الشعبية لسنة ١٩٩٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقه بهذا القانون والمعتمدة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الصين الشعبية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغابات المتواجده منها .

المادة ٣ — رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

1993-2-27

رئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ زايد بن سلطان	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم ذوقان الهادي	نائب رئيس الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيات	وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر
وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله النور	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفة	وزير السياحة والأثر ينال حكمت	وزير دولة الشؤون رئاسة الوزراء أبراهيم عز الدين
وزير المياه باسل جردانه	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير العدل يوسف الجيفيين	وزير العمل عبد الكريم الكباريتي
وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس سعد هائل النور	وزير المياه والري المهندس سمي قعوار	وزير دولة باسل حنية الخريشة
وزير الداخلية جودت السبول	وزير الطاقة والبنية التحتية المهندس علي أبو الرغاب	وزير الشبب الدكتور صالح أرشيدات	وزير الأوقاف والشؤون والمغتسب الإسلامية الشيخ عز الدين الخطيب التميمي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طهشات	وزير الإعلام محمود الشريف	وزير دولة للشؤون البرلمانية عاطف البطوش	وزير دولة سلطان العدوان
وزير الثقافة الدكتور محمود السيرة	وزير التكوين محمد السقايف	وزير الصحة الدكتور عارف البطينة	
وزير الزراعة الدكتور فايز الفصولة		وزير التنمية الاجتماعية الدكتور أمين عواد الشناقبة	

مكتبة الأهل

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني

بين
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة جمهورية الصين الشعبية

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الصين الشعبية ، رغبة منها في تعزيز العلاقات الودية والتعاون الاقتصادي والفني بين البلدين قد اتفقتا على ما يلي : -

المادة الاولى

وفقا لطلب حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ، تقدم حكومة جمهورية الصين الشعبية قرضا بدون فائدة الى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بقيمة (٥٠.٠٠٠.٠٠٠) خمسين مليون يوان صيني يتم استعماله خلال خمس سنوات من تاريخ ١ اكتوبر سنة ١٩٩٢م الى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٩٧م وان لم يتم استعمال القرض خلال الفترة المحددة يمكن تجديد اجل استعماله عن طريق التشاور بين الحكومتين .

المادة الثانية

يستعمل القرض المذكور اعلاه في مشاريع التعاون الاقتصادي والفني التي يتم الاتفاق عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على الشروط ، ومن خلال التشاور ، الخاصة بكل مشروع يمول عن هذا القرض .

المادة الثالثة

تقوم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بتسديد القرض المذكور اعلاه باقتطاع ومن خلال صالونات اردنية يتلقا عليها الجانبان او بالعملة القابلة للتحويل خلال عشر سنوات ابتداء من تاريخ ١ اكتوبر سنة ٢٠٠٢م الى ٣٠ سبتمبر سنة ٢٠١٢م على ان يتم تسديد عشر اجمالي القرض كل سنة .

المادة الرابعة

فيما يتعلق بالترتيبات الحسابية التفصيلية الخاصة بتنفيذ هذه الاتفاقية يقوم كل من البنك المركزي الاردني والبنك الصيني بوضعها بعد التشاور بينهما

المادة الخامسة

تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول من تاريخ توقيعها وتبقى الى حين ايفاء الحكومتين بالتزاماتهما الواردة في هذه الاتفاقية .

وقعت هذه الاتفاقية في عمان في يوم السادس والعشرين من شهر سبتمبر سنة ١٩٩٢م وحررت من نسختين اصليتين كل منهما باللغتين العربية والصينية ويحتفظ كل من الجانبين بنسخة منهما ويعتبر كل من النصين احدا معادلا للآخر .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

عن حكومة جمهورية الصين الشعبية

نحن الحسين الاول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ٣١ - من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والشيوخ تصادق على القانون الاتي وتامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم - ٩ - لسنة ١٩٩٢
قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلـكـية
واللاسـكـية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلـكـية واللاسـكـية لسنة ١٩٩٢) ويقرأ مع القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل عنوان القانون الاصلي ليصبح على النحو التالي : -

قانون رقم - ٢٩ - لسنة ١٩٧١
قانون مؤسسة الاتصالات السلـكـية واللاسـكـية

المادة ٣ - تعدل المادة - ١ - من القانون الاصلي بالغاء عبارة (قانون مؤسسة المواصلات السلـكـية واللاسـكـية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (قانون مؤسسة الاتصالات السلـكـية واللاسـكـية) .

المادة ٤ - تلغى كلمة (المواصلات) حيثما وردت في القانون الاصلي ويستعاض عنها بكلمة (الاتصالات) .

المادة ٥ - يلغى نص الفقرة - ٤ - من المادة - ٢ - من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -
٤ - الوزير - : وزير البريد والاتصالات .

هكذا من الأصل

المادة ٦ - تعدل المادة - من القانون الأصلي باعتبار ما ورد فيها لفقرة - أ - وإضافة الفقرة - ب - بالنص التالي إليها :
ب - ١ - تصمم إدارة الشبكة الكاملة القائمة للاتصالات الأساسية الثابتة (هاتف وتلكس) وتشغيلها وصيانتها وتطويرها بالمؤسسة وحدها دون غيرها .

٢ - المجلس بموافقة مجلس الوزراء ان يحيل تقديم اي خدمة اخرى مناطه بالمؤسسة على اى شركة اردنية مملوكة بالكامل لشركاء و/او - مساهمين اردنيين لمدة محددة ، على ان تتم الاحالة بموجب معاهدات عابدة وان تحدد فيها طريقة وضع تعرفة الاجور والاسعار .

الحسين بن طلال

• 1992-2-2.

نائب رئيس الوزراء ووزير النقل
المهندس علي السحيبات

نائب رئيس الوزراء
ووزير التربية والتعليم
دوقان الهداوي

رئيس الوزراء
ووزير الدفاع
الشريف زيد بن شاهر

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	وزير التعليم العالي الدكتور عوفي خليفات	وزير السياسة والاثر ينال حكمت	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء أبراهيم عز الدين
وزير المالية ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة بassel مردانه	وزير المعدل يوسف الميخائيل	وزير المعمل عبدالكريم الكاروتي	وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة

وزير الأشغال العامة والإسكان	وزير	وزير	وزير
المهندس سعد هائل الشور	المياه والري	دولة	الدخيلة
	المهندس سمر قحوان	جمال حديّة الغريشة	جودت السبول

وزير الاوقاف
والشؤون والديانت الاسلاميه
الشيخ هزاعين الخطيب التيجي

وزير
السياحه
الدكتور صالح ارشيدات

وزير الطاقه والثروة المدينية
وزير التخطيط بالوكالة
الهندس علي ابو الغراب

وزير الدولة سلطان المعون	وزير الدولة عاطف البطوش	وزير الاملام محمود الشريف	وزير الدولة د. عبدالرازق طيشت
--------------------------------	-------------------------------	---------------------------------	-------------------------------------

وزير التربية الدكتور محمد السيرة	وزير التكوين محمد السقاف	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة
--	--------------------------------	--

وزير
 الزراعة
 الدكتور أمين عواد المشايخ

سخنن المحمين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ - من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢
نأمر بوضع الانظمة الآتية : -

- ١- نظام تشكيل محكمة بداية في لواء عجلون لسنة ١٩٩٣ م .
- ٢- نظام تشكيل محكمة صلح في قضاء الجيزة - بمحافظة العاصمة لسنة ١٩٩٣ .
- ٣- نظام تشكيل محكمة صلح في قضاء ذيبان - بلواء مادبا لسنة ١٩٩٣ م .
- ٤- نظام تشكيل محكمة صلح في بلدة عين الباشا - بمحافظة البلقاء لسنة ١٩٩٣ .
- ٥- نظام تشكيل محكمة صلح في قضاء عي - بمحافظة الكرك لسنة ١٩٩٣ م .
- ٦- نظام تشكيل محكمة صلح في ناحية الحسينية - بمحافظة مغان لسنة ١٩٩٣ م .
- ٧- نظام تشكيل محكمة صلح في قضاء الرويشد - بمحافظة المفرق لسنة ١٩٩٣ .

الحسين بن طاهر

1993-3-12

وزير الخارجية
 الدكتور كامل أبو حابر

نائب رئيس الوزراء
 وزير النقل
 المهندس علي السحيمات

نائب رئيس الوزراء
 وزير التربية والتعليم
 ذوقان الهنداوي

رئيس الوزراء
 وزير الدفاع
 الشريف زيد بن شكور

وزير دولة	وزير	وزير	وزير الصناعة والتجارة
الطون رئاسة الوزراء	السياحة والاثار	التعليم العالي	الدكتور عبدالله النصور
أبو ااهيم عز الدين	نبال حكمت	الدكتور عوض خليفات	

وزير العمل
عبد الكريم الكباريتي

وزير
المعدل
يوسف الميخوف

وزير
الخطف
الكتور زياد غريز

وزير
المالية
باسل جردانه

وزير
البريد والاتصالات
جمال الصرايرة

وزير الاثني عشر
العملية والاسكان
المهندس سعد هليل السورور

وزير الجياه والري
المهندس سمير قنوار

وزير
نقل
جمال حبيب الخريشة

وزير الداخلية جودت السبول	وزير الطاقة والثروة المعدنية المنعم علي أبو الراغب	وزير الشباب الدكتور صالح الحيدبات	وزير الأوقاف والشؤون والمغتربات الإسلامية شيخ مؤلفين الخطيب التميمي
---------------------------------	--	---	---

وزير دولة
 للشؤون البرلمانية
 عارف الطاهر

وزير الاملا
 محمود الشريف

وزير الشؤون
 البلدية والقروية والبيئة
 الدكتور عبدالرحمن طهيشانه

وزير
 دولة
 سلطان العدوان

<p>وزير الثقافة الدكتور محمود السيرة</p>	<p>وزير التكوين معيد السقايف</p>	<p>وزير المحكمة الدكتور عارف الطائفة</p>
--	--	--

وزير التنمية الاجتماعية
الدكتور أمين عواد المشاقبة

وزير الزراعة
الدكتور فايز الخصاونة

مكتبة ابن الأثير

نظام رقم - ١٤ - لسنة ١٩٩٣
نظام تشكيل محكمة صلح في قضاء عي -
بمحافظة الكرك
صادر بالاستناد للمادتين ٣ و ٢٣ من قانون
تشكيل المحاكم النظامية رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تشكيل محكمة صلح في قضاء عي - بمحافظة الكرك لسنة ١٩٩٣) ويعمل به من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء .

المادة ٢ - تشكل محكمة صلح عي قضاء عي ويكون مكان انعقادها بلدة عي .

المادة ٣ - تكون دائرة اختصاص محكمة صلح عي قضاء عي والنواحي والقرى التابعة له ، وفق ما هو مبين في البند سب من الفقرة -١- من الجدول رقم ٧ الملحق بنظام التقسيمات الادارية رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٥ وما يطرأ عليه من تعديلات .

المادة ٤ - يلغى اي نص في اي نظام آخر يتعارض مع احكام هذا النظام .

١٩٩٣-٣-٢

نظام رقم - ١٥ - لسنة ١٩٩٣
نظام تشكيل محكمة صلح في ناحية الحسينية -
بمحافظة ميسان
صادر بالاستناد للمادتين ٣ و ٢٣ من قانون
تشكيل المحاكم النظامية رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تشكيل محكمة صلح في ناحية الحسينية - بمحافظة ميسان لسنة ١٩٩٣) ويعمل به من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء .

المادة ٢ - تشكل محكمة صلح عي ناحية الحسينية ويكون مكان انعقادها بلدة الحسينية .

المادة ٣ - تكون دائرة اختصاص محكمة صلح الحسينية ناحية الحسينية والقرى والمشار التابعة لها وفق ما هو مبين في البند (د) من الفقرة -١- من الجدول رقم ٨- الملحق بنظام التقسيمات الادارية رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٥ وما يطرأ عليه من تعديلات .

المادة ٤ - يلغى اي نص في اي نظام آخر يتعارض مع احكام هذا النظام .

١٩٩٣-٣-٢

نظام رقم - ١٦ - لسنة ١٩٩٣
نظام تشكيل محكمة صلح في قضاء الرويشد -
بمحافظة المفرق
صادر بالاستناد للمادتين ٣ و ٢٣ من قانون
تشكيل المحاكم النظامية رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تشكيل محكمة صلح في قضاء الرويشد - بمحافظة المفرق لسنة ١٩٩٣) ويعمل به من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء .

المادة ٢ - تشكل محكمة صلح عي قضاء الرويشد ويكون مكان انعقادها بلدة الرويشد .

المادة ٣ - تكون دائرة اختصاص محكمة صلح الرويشد قضاء الرويشد والقرى والمشار التابعة له وفق ما هو مبين في البند سب من الفقرة -١- من الجدول رقم ٨- الملحق بنظام التقسيمات الادارية رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٥ وما يطرأ عليه من تعديلات .

المادة ٤ - يلغى اي نص في اي نظام آخر يتعارض مع احكام هذا النظام .

١٩٩٣-٣-٢

نخيل الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ - من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ١٧ - لسنة ١٩٩٣م

نظام معدل لنظام التأمين الصحي المدني

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التأمين الصحي المدني لسنة ١٩٩٣) ويقرأ مع النظام رقم ١ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٢٠ من النظام الأصلي على النحو التالي :-

أولاً : بإلغاء نص البند ٢ من الفقرة ب منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

٢ - (٨٠) ديناراً من كل يوم يقضيه المريض خارج المستشفى اعتباراً من الموعد المقرر للمعالجة خارج المملكة وذلك استكمالاً للتشخيص أو المعالجة بطلب خطي من الطبيب المعالج . ولدة اقصاها (٣٠) يوماً . و (٤٠) ديناراً في اليوم ولدة خمسة عشر يوماً أخرى إذا اقتضت ضرورة المعالجة لذلك .

ثانياً : بإلغاء نص الفقرة جـ منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

ج - إذا قررت اللجنة الطبية العليا ان يكون للمريض مرافق متدفع اجور سفر المرافق بالدرجة السياحية ذهاباً وإياباً من الصندوق بالاضافة الى مبلغ ٤٠ ديناراً عن كل يوم ولدة اقصاها خمسة عشر يوماً .

الحسين بن طلال

٢-٣-١٩٩٣ م

وزير الخارجية الدكتور كامل أبو جابر	نائب رئيس الوزراء وزير النقل المهندس علي السهيما	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم د.وقسان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاذل
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين	وزير السياسة والاقتصاد ينال حكمت	وزير التعليم العالي الدكتور عوض خليفات	وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبد الله النصور
وزير العمل عبد الكريم الكباريتي	وزير المعدل يوسف الجيسين	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير البيئة بassel جردانه
وزير المياه والري المهندس سمير قعوار	وزير الاشغال العامة والسكن المهندس سعد هائل السورور	وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة	
وزير الصيد الدكتور صالح ارشدات	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علي أبو الرافع	وزير الداخلية جودت السبول	وزير دولة جمال حدية الخريشة
وزير الاسلام محمود الشريف	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة د. عبد الرزاق طهيشات	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الشيخ مؤايدن الخطيب النجدي	
وزير التنوير محمود السقا	وزير الثقافة الدكتور محمود السيرة	وزير دولة سلطان العدوان	وزير مولد للشؤون البرلمانية عاطف البطوش
وزير الاجتماعية الاشغال	وزير الزراعة الدكتور فايز الخصاونة	وزير الصحة د. عارف البطاينة	

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٦-٣-١٩٩٣ بالاستناد الى الفقرة (هـ) من المادة ٧ من قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٤ الموافقة على تعليمات معدلة لتعليمات تحديد بدلات الخدمات في المناطق الحرة لسنة ١٩٩٣ بشكلها التالي :-

تعليمات معدلة لتعليمات تحديد
بدلات الخدمات في المناطق الحرة لسنة ١٩٩٣

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات تحديد بدلات الخدمات في المناطق الحرة لسنة ١٩٩٣) وتقرأ مع تعليمات تحديد بدلات الخدمات في المناطق الحرة لسنة ١٩٨٢ المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣١٧ الصادر بتاريخ ١١-١-١٩٨٢ المشار اليها فيما يلي بالتعليمات الاصلية وما طرأ عليها من تعديل كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٧ من التعليمات الاصلية باضافة الفقرتين (ز) و (ح) التاليتين اليها :-

ز - يجوز تخفيض بدلات اجارة الاراضي والمستودعات والمنشآت المنصوص عليها في الفقرات (ا) و (ب) و (ج) من هذه المادة بتسريع من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من مجلس ادارة المؤسسة .

ح - يتم تحديد بدل اجارة الاراضي في المناطق الحرة المشتركة والمناطق الحرة التي يتم تطويرها من قبل اصحابها وايصال الخدمات والمرافق العامة لها من قبل المستثمرين مباشرة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من مجلس ادارة المؤسسة .

مكتبة الامم المتحدة

تعليمات معدله لتعليمات تحديد السرعة على الطرق في
المملكة الأردنية الهاشمية صادرة بالاستناد لاحكام المادة
(٧٩) غقرة (١) من قانون السير رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤

المادة ١ - يلتزم نص المادة الرابعة من تعليمات تحديد السرعة على الطرق في المملكة الأردنية الهاشمية
المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٦٤٥ الصادر بتاريخ ١٦-٨-١٩٨٩ .

ويستعاض عنه بالنص التالي : -

منذ وضع حدود السرعة القصوى يرامى أن لا يزيد الفرق بين حد السرعة للمركبات الصغيرة وحد
سرعة المركبات الكبيرة على ٢٠ كيلو مترا بالساعة .

المادة ٢ - توضع هذه التعليمات موضع التنفيذ بمسدمرور شهر من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

جودت السببول
وزير الداخلية

تعليمات مزاولة اعمال المعاينة البحرية في ميناء العقبة
صادرة بالاستناد للمادة ١٥/د من قانون المؤسسة
رقسم ٣٦ لسنة ١٩٨٥

مادة ١ - تعريفات

تعني المصطلحات الواردة في هذه التعليمات المعنى الوارد ازاء كل منها : -

- | | |
|------------------------------|-------------------------------|
| ا - الوزارة : | وزارة النقل |
| ب - الوزير : | وزير النقل |
| ج - المؤسسة : | مؤسسة الموانئ الأردنية |
| د - المدير : | مدير عام مؤسسة الموانئ |
| هـ - المعائن البحري المحاي : | (INDEPENDENT MARINE SYRVEYOR) |

(هو الشخص الطبيعي المستقل الذي لا يتبع لاية جهة لها علاقة بنادي حماية او وكيل بحري
او شركة تخليص او شركة صيانة بحرية والمخول بموجب هذه التعليمات القيام باعمال المعاينة
للباخرة و/او البضائع) .

و - المعائن المعتمد : CLASSIFICATION SOCIETY SURVEYOR

(هو المعائن البحري المعتمد من قبل احدى هيئات التصنيف الدولية للقيام باعمال المسح
والمعاينة للباخرة لاغراض هذه الهيئات الدولية) .

ز - المعاينة البحرية :

(العمل الذي يقوم به المعائن البحري من كشف او مسح الباخرة و/او البضائع بهدف
وضع تقرير حقيقي من حالة الباخرة و/او البضائع لاية جهة تطلب منه هذا العمل) .

ح - الاجازة : -

اجازة ممارسة اعمال المعاينة البحرية الصادرة بموجب هذه التعليمات .

مادة ٢ - انواع المعاينات البحرية التي يقوم بها المعائن المحاي :

- | | |
|---------------------------|----------------------------------|
| Draught Survey | ا - معاينة غاطس الباخرة |
| Tank Survey | ب - معاينة حمولة تنكات الباخرة |
| Hull Survey | ج - معاينة بدن الباخرة |
| On-Off Hire Survey | د - معاينة استلام وتسليم الباخرة |
| Ship Damage Survey | هـ - معاينة اضرار الباخرة |
| Salvage Survey | و - معاينة انقاذ الباخرة |
| F. O. Quality Survey | ز - معاينة نوعية زيت الوقود |
| Condition Survey | ح - معاينة الحالة العامة للباخرة |
| On - Board - Cargo Survey | ط - معاينة البضاعة على الباخرة |
| Cargo Survey | ي - معاينة البضائع |

مادة ٣ - انواع المعاينات البحرية التي يقوم بها المعائن المعتمد :

- | | |
|------------------|----------------------------|
| Hull Survey | ا - معاينة بدن الباخرة |
| Load Line Survey | ب - معاينة خط الحمولة |
| Tonnage Survey | ج - معاينة الحمولة |
| Dry Dock Survey | د - معاينة الصب |
| Machinery Survey | هـ - معاينة محركات الباخرة |
| Equipment Survey | و - معاينة معدات الباخرة |

مكاتب العمل

(ج) - المعائن المعتمد .

يجوز لحامل هذا الترخيص القيام بأعمال المعاينة الواردة في المادة ٣ كما يلي : -
 ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ .
 ويشترط للحصول على هذه الاجازة ان يقدم للمؤسسة ما يثبت اعتماده من قبل
 احدى هيئات التصنيف الدولية

مادة ١٠ -

للمؤسسة الحق في مراقبة اعمال المعاينة البحرية ووضع التعليمات اللازمة لذلك .

مادة ١١ - يمنع المعائن البحري من مزاوله مهنة المعاينة البحرية وتسحب اجازته وتصريح دخوله الى الميناء لمدة سنة اذا ارتكب اية مخالفة للمواد الواردة بهذه التعليمات .

ب - يمنع المعائن البحري من مزاوله مهنة المعاينة نهائيا اذا عاد وكرر المخالفة مرة ثانية ويسحب تصريح الدخول الذي يخوله دخول الميناء كما تقوم المؤسسة باعلام وزارة التجارة والصناعة خطيا بذلك لاتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن الترخيص الصادر لهذا المعائن .

مادة ١٢ - يودع المعائن البحري المحاليد نسخة من تقرير المعاينة التي اجراها وتودع النسخة لدى قسم التفتيش البحري .

تعليمات مزاوله اعمال الصيانة البحرية في ميناء العقبة
 صادرة بالاستناد للمادة ١٥ د من قانون مؤسسة الموانئ
 رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٥ م

مادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات مزاوله اعمال الصيانة البحرية في ميناء العقبة لعام ١٩٩٢) ويعمل بها بعد مرور شهر من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - يكون للافظاء والتعبيرات التالية الواردة في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها فيما يلي ما لم يدل القرينة على خلاف ذلك .

١ - المؤسسة	مؤسسة الموانئ
٢ - المدير العام	مدير عام مؤسسة الموانئ
٣ - الرئيس	رئيس السفينة
٤ - الصيانة البحرية	هي الاعمال الفنية من خضن او صيانة او اصلاح والتي تتم على السفينة وتشمل المحركات الرئيسية والمكينات المساعدة والاجهزة الكهربائية والالكترونية ومعدات التفرغ والتحميل واجهزة السلامة العامة وبدن السفينة ولا تشمل اعمال المعاينة البحرية .
٥ - المشغل الفني	هو المكان المعد لاجراء الاعمال الفنية من فحص وصيانة واصلاح والمزود بالامكانيات الفنية والمعدات اللازمة للامعمال المطلوبة .
٦ - الفني	هو الشخص الطبيعي المؤهل للقيام بأي من اعمال الصيانة الواردة في البند رلهما اعلاه .

مادة ٣ - شروط منح الترخيص لمزاولة اعمال الصيانة البحرية من قبل الشركات والمؤسسات .
 ١ - ان يكون لدى الشركة او المؤسسة اذنية مسجلة لدى وزارة التجارة والنجارة ومن غايتها القيام باعمال الصيانة البحرية للسفن ولديها ترخيص ساري المفعول .

٢ - ان لا تمارس هذه الشركة او المؤسسة اي نشاط يتعلق بالوكالات الملاحية او المعاينات البحرية بكافة انواعها .

٣ - ان يكون لدى الشركة او المؤسسة مكتب بمدينة العقبة ومشغل فني تتوفر فيه المعدات والادوات اللازمة والطواقم الفنية المؤهلة المتخصصة للقيام بأي من اعمال الصيانة الواردة في البند ٤ من المادة ٢ .

٤ - على الشركات والمؤسسات التي تطلب ترخيصها لمزاولة اعمال الصيانة البحرية او تزود المؤسسة باسماء الفنيين العاملين لديها ونوعية الصيانة التي ستقوم بها . كذلك عليها تزويد المؤسسة بكشف يتضمن معدات الفطس المتوفرة لديها وان تحمل هذه المعدات ارقامها واضحه لتمييزها مع توفر شهادات الصلاحية لمعدات الفطس . وشهادات الفطس الدولية للفطاسين .

٥ - ان تتم اعمال الصيانة البحرية من قبل فني متخصص بمجال الصيانة المطلوبة .

٦ - الحصول على موافقة القوة البحرية الملكية على السماح بالفطس والعمل تحت الماء وتسلم هذه الموافقة للمؤسسة .

٧ - شركات ومؤسسات الصيانة البحرية التي تستولى الشروط اعلاه يتم اعتماده من قبل لجنة التخصصين في هذا المجال من موظفي المؤسسة وتمنح الترخيص اللازم من قبل المدير العام بناءا على تنسيب اللجنة ويجرى تعميم الشركات والمؤسسات المعتمدة على وكلاء السفن لحصر التعامل معها .

مادة ٤ - اجراءات القيام باعمال الصيانة البحرية للسفن الراسية في ميناء العقبة : -

١ - تتقدم السفينة طالبة اجراء عملية الصيانة البحرية بطلب من خلال ربانها او وكيلها الملاحى الى المؤسسة تحدد فيه نوع الصيانة البحرية المطلوبة او الاصلاح المطلوب للحصول على الموافقة .

٢ - تقوم المؤسسة من طريق المختصين لديها باجراء الصيانة او الاصلاح المطلوب اذا توفرت لديها الامكانيات الفنية وبخلاف ذلك يسمح للسفينة باجراء الصيانة او الاصلاح المطلوب من خلال احدى شركات او مؤسسات الصيانة المعتمدة .

٣ - تقوم شركة او مؤسسة الصيانة المطلوبة من قبل ربان السفينة او وكيلها لاجراء الصيانة البحرية او الاصلاح بمراجعة التفتيش البحري في المؤسسة لمابعة الاجراء قبل وبعد عملية الصيانة او الاصلاح .

٤ - بعد انتهاء عملية الصيانة او الاصلاح تتقدم شركة او مؤسسة الصيانة التي قامت بالعمل بمطالبتها للسفينة من خلال التفتيش البحري في المؤسسة الذي يقوم بالصادقة عليها وتحويلها للدائرة المالية في المؤسسة لاستيفاء مبلغ ١٠ ٪ من قيمة المطالبة لحساب المؤسسة بدل خدمات ادارية ومتابعة .

مركز العمل